يكتسب هذا التحليل بما صاحبه من تحفيز على المهمات العملية أهميته السياسية من كون الجبهة كانت حينذاك تتمتع ببنية لها امتداداتها وقدرة على تنفيذ المهام، ودون ذلك يتحول التحليل لتبشير أو لغو فارغ.

سبق ذلك انعقاد المجلس الوطني التوحيدي في نيسان/١٩٨٧، حيث تكللت الحوارات الفلسطينية عام ١٩٨٦ بإلغاء اتفاق عمان بين الملك وعرفات وربط العلاقات بين المنظمة والنظام المصري بتخلي النظام عن كامب ديفيد بما مهد لدورة ١٧ التوحيدية. وقد استخلص تحليل الجبهة «إن تسلسل الأحداث يشير إلى انسداد الطريق أمام القيادة اليمينية في تسوية سياسية... بل تلقت قيادة منظمة التحرير سلسلة ضربات منها محاولة الحكومة الأردنية تهميشها كما ظهر في قمة عمان وشطبها بخَلق قيادة بديلة وتمرير مشروع التقاسم الوظيفي».

وبذلك تغلبت عوامل الوحدة الوطنية. أما تدفقات «البترودولار التي أفسدت أعداداً متزايدة من كادرات الثورة ورموزها في الخارج بغية خلق إطارات واسعة مهيأة لترويج التوجهات السياسية التسووية والانهزامية، وهي نفس التيارات التي كانت تعارض الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات المنظمة وتروّج لسياسات «الاعتدال»... فهي لم تؤثر بصورة ملحوظة على الداخل، وباستثناء بعض الدوائر المستفيدة من هذه التدفقات، فمقولة مقاومة المحتل هي السائدة في أوساط الشعب الفلسطيني وأوساط مختلف فصائل المقاومة، هذه الأوساط هي التي كانت مصدر القرار والفعل وزيت الانتفاضة»...

ناهيكم عن إضراب الحركة الأسيرة عن الطعام في نيسان الذي حظي في الوطن المحتل بتحركات شعبية واسعة وتظاهرات واصطدام بقوات الاحتلال سقط فيها العشرات من الشهداء والجرحى ومئات المعتقلين. وقد حدد تعميم سياسي صادر عن قيادة الأرض المحتلة (إننا نتخندق مع إضراب الحركة الأسيرة التي تتقدم الصفوف في مواجهة شجاعة باسلة مع المحتل الفاشي، فلينخرط الجميع، مع مراعاة الضوابط، في المناشطات الميدانية ليس من موقع التضامن بل التخندق فالمعركة واحدة...

لقد بلغ التركيم السياسي والصمود المجتمعي درجة يتعذر معها تدمير اليقظة الوطنية، وفقط بالنضال ومن خلال عملية تراكمية طويلة يمكن إجبار الاحتلال على التراجع. إن المطلب السياسي بتحرير الأرض وتفكيك المستعمرات وفك التبعية والإلحاق للاقتصاد الوطني تتصدر جدول الأعمال في إطار الهدف المرحلي. وإجراءات الاحتلال لن تنجح في استئصال الروح الوطنية